المطلب السابع: أسباب الأخذ بنظام الجماعات المحلية

على الرغم من تعدد الأنظمة السياسية في دول العالم، وكذلك أشكال الحكم إلاّ انها جميعا تشترك في سمة واحدة وهي أنها اعتمدت نظام الإدارة المحلية كخيار ضروري وإلزامي لمواجهة المتطلبات المتزايدة للجماهير المحلية، وكما يقال كل شيء إذا اتسع وكبر فإنّ عدد المشرفين عليه سوف يتزايد بالضرورة، ولكن يبقى أنّ هناك أسبابا متعددة دعت الدولة الحديثة الى تبني نظام الإدارة المحلية، هذه الأسباب التي استطاع فقهاء القانون الإداري في العالم أن يحصروها في الآتي:

الفرع الأول: الانفجار السكاني الكبير

لما كانت الدول في الماضي قليلة العدد من حيث تعداد السكان فقد استطاعت السلطات المركزية ممثلة في الملك أو الأمير أو الرئيس أن تقوم على رعاية الشؤون العامة مركزيا، ولكن عندما صار عدد السكان كبيرا وبدأت هناك حاجة الى منح تفويضات من طرف الحاكم المركزي الى أعوانه في الأقاليم جنحت هذه النظم تدريجيا نحو تبني نظام المحليات وذلك بهدف تقريب الإدارة من المواطن، ولنضرب مثالا عمليا عن ذلك، فلو كان الوزير المكلف بالخارجية يشرف على صدور جوازات السفر والتوقيع عليها، وكان عدد هذه الجوازات لا يتجاوز المائة في السنة الواحدة فإن الوزير لا يحتاج هنا الى تفويض، ولكن إذا ازداد عدد طالبي الجوازات الى مليون جواز في السنة، هنا سيكون محتما على هذا الوزير أن يفوض الأمر الى أحد نوابه أو الأمين العام، أو أحد رؤساء المصالح، وإذا تطور الأمر أكثر وصار عدد طالبي الجوازات يتجاوزون العشرة ملايين هنا سوف يحتاج الأمر الى تفويضات للأقاليم المحلية سواء لدى الولاية أو الدائرة، بل ومؤخرا في الجزائر الى البلدية، وهكذا ظهرت اللامركزية وتشكلت الإدارة المحلية.

الفرع الثاني: تزايد مهام الدولة

إنّ التطور الذي عرفته الدولة الحديثة من انتقالها من الدولة الحارسة التي تسهر على حماية وأمن المواطن والممتلكات، الى الدولة المتدخلة التي تتدخل في كل كبيرة وصغيرة خاصة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية للمواطن، هذا التنوع والتعقيد في ممارسة تلك المهام الجديدة دفع أجهزة الدولة المركزية الى ابتكار نظام جديد قائم على تفويض السلطة لجماعات وهيئات لا مركزية محلية تشرف بنفسها على تلك المهام الجدية التي يستحيل على الدولة بشكلها التقليدي أن تؤديها، ومن هناك ظهرت الإدارات المحلية التي تقدم في الحقيقة مساعدة كبيرة للدولة في تسهيل الأمور وحل المشكلات والمعضلات.[1]

وإنه لمن البديهي والعقلي والمنطقي ان تتجه الدولة نحو الأخذ بهذا النمط من التنظيم الإداري، الذي يرتكز على تجزئة الكل الى مجموعة متكاملة من الأجزاء، ولا يفهم من التجزئة هنا أنه تقسيم للبلاد، لأن ذلك يناقض نص المادة الثانية من الدستور الجزائري[2]، ومن نصوص الدستورية لأي دولة أخرى، بل أنه حتى بالنسبة للدول الفدرالية النظام فهي لا تتكلم إطلاقا عن قاعدة التجزيء بمعنى التقسيم والاستقلال التام عن بعضها البعض، وإنما تتكلم عن مسألة الفصل والتقسيم الذي يكمل بعضه البعض، كما يكمل أعضاء الكائن الحي بعضها البعض في حين أنّ كل منها له شكله وتركيبته ومهامه التي تختلف عن بعضها البعض، كذلك لو أردنا أن نعطي مثالا أخر عن ذلك فالسيارة التي نستعملها هي عبارة عن مجموعة كبيرة من الأجهزة وقطع وقد لا تكون هناك علاقة بين العديد منها ولكنها في النهاية في خدمة بعضها البعض، ومثال ذلك مساحة الزجاج والمنبه، هي أمور غير مرتبطة

---

[1]. عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، مرجع سابق، ص 57.

[2] ما عدا .من كل الدساتير التي عرفتها الجزائر، الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية وهي وحدة لا تتجزأ: . المادة الأولى دستور عام 1963 الذي جاءت المادة الثانية في هذا الشأن حيث نصت في تتمة للمادة الأولى الجزائر جمهورية ديمقراطية وهي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي والإفريقي بالنظر الى هاته الأبعاد الأساسية في 2شعبية، المادة: الثورة التحريرية الكبرى.

بمحرك السيارة وإنما مرتبطة بالبطارية وحسب، ولكنها في النهاية عند أداء المهام فإنّها تكمل بعضها البعض، ولا يستطيع أي كان أن يسير بسيارته دون أضواء وإشارات ضوئية وكذلك دون منبه او مساحة زجاج، فالأمر إذن أوضح من شمس في صحراء .

الفرع الثالث: التفاوت بين أجزاء وأقاليم الدولة الواحدة

مهما كان هناك من تشابه بين أقاليم الدولة الواحدة إلاّ انه تبقى العديد من النقاط مختلف فيها خاصة إذا تمتعت الدولة محل الدراسة بمساحة شاسعة أو أنها احتوت على ثروات ومعادن متنوعة، وبالتالي سوف نجد أوجه النشاط الاقتصادي مختلفة من إقليم الى إقليم فمنها من يمتلك إمكانيات ومقدرات طبيعية ومنها الزراعية وأخرى فلاحية وأخرى سياحية وأخرى موارد صيدية وأخرى ثروة علمية ومعرفية وأخرى الالكترونية وبالتالي تعدد أقطاب النشاط الاقتصادي .

ولهذا فإنه يطرح في وقتنا الحالي وبإلحاح مسألة الاختلاف والتمايز بين مختلف مناطق الوطن حول طبيعة الأنشطة الاقتصادية الممارسة، ومستوى التنمية السائد، فضلاً عن مستوى التعليم والثقافة فيها ضرورة الأخذ بهذه الخصوصيات عند إعداد السياسات العامة، لاسيما الاقتصادية منها، وعليه تبرز اللامركزية كأداة لملاءمة السياسات العامة واتخاذ القرارات مع الخصوصيات الجهوية لكلّ منطقة، في إطار نموذج تنموي جديد مبني أساسًا على المقاربة التشاركية، وتوظيف دور جميع الفواعل التي لها تأثير في مسار إحداث تنمية محلية متوازنة، عادلة ومستديمة.[3]

إذن فالاختلافات موجودة دائما لأن الأقاليم حتما ستختلف من الناحية الجغرافية كالمساحة والموقع والقرب من العاصمة والأراضي الخصبة، تمتعها بالثروات الباطنية ، أو كذلك من

---

[3] . مطوية اليوم الدراسي المنعقد بجامعة المسيلة قسم العلوم السياسية حول: **اللامركزية والتنمية المحلية في الجزائر تحديات الراهن وآفاق المستقبل، المنعقد بجامعة المسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية في 7**مارس 2016.

حيث تعداد السكان فهناك المدن المكتظة والمدن القليلة السكان، وهناك المناطق الساحلية وهناك المناطق التي لا تتوفر على أية إمكانيات، ولا شك إذن أنّ هذا الأمر سوف يدفع نحو اختلاف الخطط التنموية من إقليم إلى إقليم، وبالتالي سوف تضطر السلطات المركزية في العاصمة أن تمنح هامشا واسعا من الحرية والاستقلالية في التسيير ، وهذا هو الهامش الذي سيؤدي إلى تنمية التنافس والابتكار بين مختلف الأقاليم.

أيضا هناك مسألة أخرى وهي المشاكل المتعددة التي تعترض كل إقليم على حدا كالصحة والتعليم والفلاحة والزراعة والري والإدارة والبريد وغيرها، وهي في الحقيقة ليست واحدة في كل الأقاليم مما يتطلب حتما تسيير ا وحلولا محلية لكل ظاهرة على حدا ووفق متطلبات وتصورات ذلك الإقليم.[4]

وللتوضيح أكثر سوف نضرب مثالين لعلهما يقربان الحقيقة والفهم أكثر لدى طلابنا الأعزاء، الأول في جانب الصحة فالمناطق التي فيها رطوبة عالية هناك الكثير من الأمراض التنفسية والصدرية على العكس من المناطق الجافة وبالتالي سوف يكون التركيز في الأولى أكثر من الثانية وسوف تحتاج الأولى إلى إمكانيات كبرى بينما قد لا تحتاج الثانية إلاّ الإمكانيات عادية وغير مكلفة، وبالتالي فقد اختلف التسيير من إقليم إلى إقليم، وما ظهر هناك أساسيا ظهر هنا ثانويا، المثال الثاني عن الزراعة منطقة بها أراضي خصبة جدا ومنطقة جبلية ومرتفعات لا تصلح للزراعة بل تصلح للمحاجر، سوف يكون التركيز والمتطلبات الزراعية من عتاد وبذور في المنطقة الأولى بينما قد لا تحتاج الثانية إلى مثل هذا البرنامج وبالتالي نحن أمام موقف جديد يقتضي التعامل مع الموقف محليا.

---

[4] . عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 57، 58